



كلمة

السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

أمام اجتماع "أهداف التنمية المستدامة"



– السيد / أنطونيو جوتيريش ..

سكرتير عام الأمم المتحدة،

– السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري، أن أشارككم اجتماعنا اليوم // والذي يأتي عقده في هذه اللحظة المحورية التي يعيشها العالم // تأكيداً على الأهمية التي توليها دولنا لتعزيز جهود تحقيق التنمية // خاصة أهداف التنمية المستدامة // التي توافق المجتمع الدولي عليها وارتضاها // إطاراً شاملاً، يعمل من خلاله على تحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبه.. على مدار العقد الجاري، وصولاً إلى العام ٢٠٣٠.



السيدات والسادة،

إن نجاحنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

// بات يكتسب اليوم أهمية متزايدة، مقارنة بأى

وقفت مضى // لاسيما

في هذا الظرف الدولى الدقيق // الذى يفرض

علينا مواجهة تحديات عالمية شديدة الصعوبة //

أضاف إليها تفشى جائحة "كورونا" ..

أبعادا غير مسبوقه طالت دولنا جميعا.

فإلى جانب التحديات ذات الصلة بتحقيق

التنمية المستدامة.. ورفع معدلات النمو

والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل //



فضلا عن الأوضاع السياسية المعقدة في العديد من مناطق العالم // فإن تغير المناخ وآثاره السلبية على وفرة المياه والأمن الغذائي // والتهديد الذى تمثله جائحة "كورونا" على الأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية العالمية // باتت جميعها تحديات يومية // يتعين علينا التعامل معها على نحو شامل ومستدام // حفاظا على مكتسبات التنمية التى تحققت على مدار العقود الماضية.

ومن هذا المنطلق، أود التأكيد على عدد من

النقاط المهمة:



أولاً - أثبتت الأحداث التي عاشها العالم على مدار قرابة عامين ماضيين // حتمية التعامل مع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها // وفق منظور شامل يأخذ في الاعتبار، التقاطع بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.. التي تتناولها هذه الأهداف // ويسعى إلى تحقيق أقصى استفادة مما تتيحه أجندة التنمية المستدامة.. من فرص للتعاون الدولي لتمويل التنمية // سواء في الإطار متعدد الأطراف // أو على صعيد العلاقات الثنائية مع شركاء التنمية، من دول ومؤسسات تمويل وبنوك دولية // مع مراعاة أولويات الدول والحفاظ على الملكية الوطنية لسياساتها وبرامجها التنموية.



ثانيا - انطلاقا من هذه الأهمية، فقد حرصت

مصر منذ وقت مبكر // على توطين أهداف

التنمية المستدامة // ودمجها في سياساتها

وبراجها التنموية على كافة المستويات // وهو

الجهد الذى أسفر عن تبنى "رؤية مصر 2030"

// كإطار جامع لجهود الدولة في هذا المجال //

كما سارعت مصر بتقديم تقاريرها الطوعية..

حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة // وآخرها

// التقرير الطوعي الثالث //



الذى قدمته مصر خلال الدورة الماضية
للمنتدى السياسى رفيع المستوى..
فى يوليو ٢٠٢١ // وذلك اقتناعا منها، بأهمية
استعراض التقدم المتحقق على المستوى الوطنى
// خاصة فيما يتعلق بإيجاد بيئة وطنية داعمة
لتحقيق التنمية // والتطورات الإيجابية التى
يشهدها تنفيذ برنامج الإصلاح
الاقتصادى والاجتماعى // وحرصا منها على
تبادل الخبرات والتجارب فى هذا الصدد.



ثالثا - لقد أدركت مصر منذ البداية //

أن هدف أى جهد تبذله الدولة لتحقيق

التنمية.. هو المواطن // ومن ثم، فقد صممت

سياساتها وبرامجها التنموية //

المواطن المصرى، فى القلب منها //

ملبية لطموحاته ومستجيبه لتطلعاته فى العيش

الكريم، والسكن اللائق، والعمل المناسب //

ولقد تبلورت هذه الرؤية فى مبادرة

"حياة كريمة" // التى شرفت بإطلاقها مؤخرا //



والتي تعد أحد أكثر البرامج التنموية طموحا
وشمولا // حيث تعمل على تحقيق التنمية
الشاملة // بما في ذلك في الريف المصرى..
الذى يعيش فيه السواد الأعظم من المصريين //
على نحو يعزز من جهود الدولة لتحقيق التنمية
الإقليمية المتوازنة // وحشد الاستثمارات
اللازمة لتحسين جودة الحياة للمواطنين //
والقضاء على الفقر وخفض معدلات البطالة.



رابعاً - إن النجاح الذى استطاعت مصر

تحقيقه، على هذه الأصعدة على مدار

السنوات الماضية // لم يتأت دون تضحيات //

أثبت من خلالها المواطن المصرى..

قدرته على تحمل الصعاب فى سبيل بناء وطنه..

وتحقيق أهدافه وتطلعاته المشروعة //

ولا تزال مصر تواصل بخطى ثابتة

- ورغم كل التحديات - تنفيذ برنامجها الطموح

للإصلاح الاقتصادى.. الذى شرعت فيه

عام 2016 بالتعاون مع صندوق النقد الدولى //

والذى برهنت نتائجه حتى اليوم // على صواب
الرؤية المصرية، إزاء أولويات ومتطلبات
الإصلاح الاقتصادى // وباتت محل
إشادة دولية واسعة، من مؤسسات التمويل
الدولية ووكالات التصنيف الائتماني //
بل ومكنت الاقتصاد المصرى، من تحمل تبعات
جائحة "كورونا" // وأتاحت للحكومة اتخاذ
الإجراءات اللازمة، للتخفيف من
آثارها السلبية.



السيدات والسادة،

- // إنني على ثقة أن مداولاتنا اليوم //
وما ستفضى إليه من أفكار ومقترحات بناءة //
ستساهم في دعم جهود دولنا لتنفيذ أهداف
التنمية المستدامة // وفي إيجاد حلول مبتكرة،
للمعوقات التي تواجه التعاون الدولي الإنساني //
خاصة تراجع حجم مساعدات التنمية الرسمية //
وما أسفر عنه من فجوة تمويلية تواجه الدول
النامية والأقل نموا.. لاسيما الإفريقية.



وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى استمرار
المشاركة في هذا الجهد الدولي المهم // وصولاً
إلى تحقيق أهدافنا المشتركة..
نحو غد أفضل للأجيال القادمة.



وشكراً.